Afro-Asian Journal of Scientific Research (AAJSR)
المجلة الأفروآسيوية للبحث العلمي(AAJSR)
E-ISSN: 2959-6505
Volume 2, Issue 5, 2024
Page No: 677-684
Website: https://aajsr.com/index.php/aajsr/index
SJIFactor 2024: 5.028 ISI 2024: 0.580 معامل التأثير العربي (AIF) 2024: 0.74
عدد خاص: المؤتمر الليبي لتطوير التعليم التقني والفني، مدينة بنغازي، ليبيا، ديسمبر 2024

الموائمة التشريعية لتطوير التعليم التقني والفني في ليبيا

أ. أحمد بشير سالم عطية [1*]، أ.د. بشير سالم عطية [2]
[1] قسم القانون الخاص، كلية القانون، جامعة طرابلس، الجميل، ليبيا
[2] قسم الدراسات الإسلامية، كلية الآداب، جامعة صبراتة، الجميل، ليبيا.

Legislative Harmonization to Develop Technical and Technical Education in Libya

Ahmed Basher Attia [1*], Prof. Dr. Basher Salem Attia [2]
[1] Department of Private Law, Faculty of Law, University of Tripoli, Gemayel, Libya
[2] Department of Islamic Studies, Faculty of Arts, Sabratha University Al-Jameel, Libya

*Corresponding author : Tytahmd59@gmail.com

Received: July 30, 2024	Accepted: November 15, 2024	Published: December 17, 2024

الملخص
انطلاقاً من أهمية التعليم التقني والفني في تخريج وتأهيل الكوادر البشرية المُدربة، والمهيأة لمواجهة المشاكل الفنية والتقنية التي تستجد يوماً بعد يوم، ومن ثم السعي لتطوير هذا القطاع والنهوض به ليحقق هذه الغاية، عليه يناقش هذا البحث الموائمة التشريعية لتطوير التعليم التقني والفني من خلال التطرق إلى التنظيم القانوني له، ثم الكلام عن طبيعة الدور التشريعي في عملية التطوير وصولاً إلى دراسة موجزة لأهم المعوقات التي تواجه هذه العملية، اتبعت هذه الدراسة المنهج التحليلي، وتوصلت نتائجها إلى القول أن الدور التشريعي يسهم في تسهيل عجلة التطوير للتعليم التقني والفني من خلال تأكيده على أهم مرتكزات هذه العملية، كإنشاء المؤسسات المضلعة بالتطوير ودعم البحث العلمي، وحثه على تأهيل الكوادر التدريسية والتدريبية، بالإضافة إلى حوكمة مؤسسات التعليم التقني وتمويلها، مع عدم إهمال معايير الجودة فيها، وعليه توصي ببعض التوصيات المتعلقة بهذا الشأن.

الكلمات المفتاحية: الموائمة التشريعية، التعليم التقني والفني، عملية التطوير، المعوقات القانونية، الدور التشريعي، قانون رقم 21 لسنة 2023م.

Abstract
Based on the importance of technical and artistic education in graduating and qualifying trained human cadres, prepared to face technical and technological problems that arise day after day, and then seeking to develop and advance this sector to achieve this goal, this research therefore discusses legislative harmonization for the development of technical and artistic education by addressing Its legal regulation, then talk about the nature of the legislative role in the development process, leading to a brief study of the most important obstacles facing this process. This study followed the analytical approach, and its results concluded that the legislative role contributes to facilitating the development of technical and technical education by emphasizing the most important pillars of this process, such as establishing institutions involved in development and supporting scientific research, and urging it to qualify teaching and training cadres, in addition to the governance of educational institutions. Technical and financing, while not neglecting quality standards, and accordingly recommends some recommendations related to this matter.

talents.

Keywords: Legislative harmonization, technical and technical education, development process, legal obstacles, legislative role, Law No. 21 of 2023 AD.

مقدمة

لا أحد ينكر أننا نعيش اليوم في زمن تتسارع فيه الابتكارات التقنية، وتستجد فيه التحولات التي يشهدها سوق العمل، نظراً لتعقد احتياجات الحياة وتعدد مطالبها، ومن ثم فقد أصبح وجود عناصر مالكة لمهارات وقدرات تدريبية قادرة على التعامل مع هذه الإشكاليات والمستجدات أمراً بالغ الأهمية، وانطلاقاً من هذه النقطة بات الحديث عن التعليم التقني والفني ودوره في إعداد كوادر تقنية ومهنية، أمراً ملحوظاً كونه – أمراً لا غنى عنه، فلا يستطيع مجتمع من المجتمعات الاكتفاء بالتعليم الجامعي، والاستغناء عن التعليم التقني، إذ بدون هذا الأخير ستتفاقم البطالة ، فضلاً عن انعدام التنمية وتعزيز الابتكار والتطور التكنولوجي، ومن هنا بدأت دول العالم اليوم تعتبر مسألة تطوير التعليم التقني والرفع منه من صلب اختصاصاتها، فنراها تولي له اهتماماً تشريعياً وإدارياً منقطع النظير؛ باعتباره أساساً لتحقيق التنمية الشاملة وتحسين الحياة الاقتصادية والاجتماعية للأفراد والمجتمعات، ولم يغفل مشرعنا الليبي – رغم تأخره – عن تنظيم التعليم التقني والفني بشكل مستقلٍ، فبعد أن كان هذا الأخير يخضع في أحكامه لقانون التعليم العام رقم 18 لسنة 2010م، ارتأى المشرع أن يفصله عن التعليم العالي، فأنشأ القرار رقم 88 لسنة 2021م وزارة التعليم التقني والفني، ليأتي المشرع بعد ذلك ويصدر قانوناً خاصاً لتنظيم التعليم التقني والفني تحت رقم 21 لسنة 2023م، وبالتالي تم تثبيت التعليم التقني على وضعه القانوني الصحيح، ليسهم بعد ذلك في العمل على تطويره ليواكب ما يستجد و يطرأ، ويحقق الدور التشريعي الهام والملائمة المطلوبة للرفع من شأن التعليم التقني والفني وتطويره وتعزيز قدرات منتسبيه.

إشكالية الدراسة:

باعتبار ما يمثله التعليم التقني والفني من أهمية كبرى، في تأهيل العناصر القادرة على تنمية مجتمعاتها، وتلبية احتياجات سوق العمل، عليه بات الحديث عن مسألة تطوير هذا التعليم وتدعيمه أمر مطلوب، وتأسيساً على ما سبق تتحد إشكالية هذه الدراسة في التساؤل الرئيسي الآتي: **ماهي طبيعة الدور التشريعي في تطوير التعليم التقني والفني، وما مدى ملائمة التشريعات المنظمة للتعليم التقني والفني في ليبيا لعملية التطوير المستمر؟**

أهمية الدراسة:

تكم أهمية هذه الدراسة كونها – أولاً – تتناول موضوعاً بالغ الأهمية وهو موضوع تطوير التعليم التقني والفني والحاجة الملحة لذلك خاصة في ظل عصر التطور المعلوماتي الذي نشهده اليوم، والاعتماد المتزايد على العمل المهني التقني في حلحلة مشاكل اليوم، وتزداد الأهمية – ثانياً- باعتبار أن هذه الدراسة جاءت لتسلط الضوء على الدور التشريعي في التمهيد لعملية التطوير وما مدى فاعلية هذا الدور في ظل جملة من المعوقات التي تعيشها ليبيا اليوم.

منهجية الدراسة:

اتباعاً لأصول البحث العلمي المعتمدة، وحتى نتوصل لنتائج محددة وواضحة، اتبعنا المنهج التحليلي الذي يقوم بتحليل النصوص القانونية ذات العلاقة سواء في القانون رقم 21 لسنة 2023م أو في القوانين المكملة له.

هيكلية الدراسة:

حتى نحيط بالموضوع من كافة جوانبه، ولنصل إلى نتائج وتوصيات جديرة بموضوع المؤتمر، جاءت هذه الدراسة في فرعين تسبقهما مقدمة، وتعقبهما خاتمة، فكان البحث كالآتي:

- ✓ **المقدمة**
- ✓ **الفرع الأول:** التنظيم التشريعي للتعليم التقني والفني في ليبيا.
- ✓ **الفرع الثاني**: الدور التشريعي في تطوير التعليم التقني والفني.
- ✓ **الخاتمة، وفيها النتائج والتوصيات.**
- ✓ **قائمة المصادر والمراجع.**

الفرع الأول

التنظيم التشريعي للتعليم التقني والفني في ليبيا

يعد التعليم التقني والفني أحد أهم أجزاء التعليم الرئيسية؛ كونه يوفر للمجتمع كوادر بشرية مؤهلة ومدربةً في مختلف المجالات والقطاعات التي تستجد يوماً بعد يومٍ؛ لمجابهة أعباء تطور الحياة وتشعب مطالبها وزيادة الاحتياج، وإدراكاً من المجتمعات لهذه الغاية المهمة، نراها تعكف على تنظيم التعليم التقني والفني وتطويره أيما تطوير، لعلها تواكب بذلك احتياجاتها ومتطلباتها، ورغم أهمية قطاع التعليم التقني والفني، بيد أن المشرع الليبي لم يُدرك هذه الأهمية إلا مؤخراً جداً، فلم يعرف التعليم التقني والفني استقلالاً عن التعليم الأكاديمي الجامعي إلا في العام 2021م عند استحداث وزارة التعليم

التقني والفني، وانتظر حتى العام 2023م ليتم تنظيمه تنظيماً قانونياً مستقلاً بعد أن كان مُنظماً تحت مظلة قانون 18 لسنة 2010م بشأن التعليم، وهذه سياسة تشريعية – حسنة وتستحق التأييد؛ نظراً لاختلاف طبيعة التعليم التقني عن التعليم الجامعي، وعيوب دمجهما في كيانٍ واحدٍ، وفيما يلي بيان لأهم ركائز النظام القانوني للتعليم التقني والفني في ليبيا:

أ. قانون رقم 18 لسنة 2010 م بشأن التعليم:

تولى هذا القانون تنظيم الهيكل التعليمي في ليبيا، وكان من الطبيعي أن يحظى التعليم التقني والفني بنصيبه من هذا القانون؛ كونه – كما سبق الذكر- أحد أهم أجزاء العملية التعليمية، وقد جاء الباب الثالث من هذا القانون يتحدث عن أهداف التعليم التقني وتشكيلته وأهم الأحكام المتعلقة به، فجاء في مادته الأولى" يهدف التعليم التقني إلى تزويد البالد بالكفاءات المهنية الفنية والمتخصصة وإعدادها للمساهمة في النهوض بالمجتمع وخدمة توجهاتها التنموية والاقتصادية"، ثم تناول تنظيم مراحله تباعاً وهكذا استمر التعليم التقني يخضع في تنظيمه لأحكام الباب الثالث من قانون التعليم، حتى العام المنصرم بصدور القانون رقم 21 لسنة 2023م والخاص بتنظيم التعليم التقني والفني على وجه الخصوص.

ب. قانون رقم 21 لسنة 2023 م بشأن تنظيم التعليم التقني والفني والمهني:

ويعد هذا القانون الشريعة العامة للتعليم التقني والفني، حيث جاء في عشر فصولٍ نظم من خلالها مكونات التعليم القني من معاهد وكليات تقنيةٍ وفنيةٍ، بالإضافة إلى مراكز التكوين المهني والفني، والمؤسسات التقنية الخاصة. ويمكن إجمال السياسات المتبعة في وضع هذا القانون في النقاط الآتية:

1. **التشجيع على الالتحاق بالتعليم التقني والفني:** نتيجة لموجة العزوف عن الالتحاق بالمعاهد والكليات التقنية والفنية – لعدة أسباب نذكرها بعد حينٍ – ارتأى المشرع في هذا القانون أن يشجع الطلبة بالالتحاق بمؤسسات التعليم التقني والفني، فجاء في الديباجة التمهيدية لهذا القانون "التعليم التقني والفني والمهني العام مجاني للجميع، وهو نظام تعليم، وتدريب موحد، مستقل، مفتوح رأسيًا، وأفقيًا بمختلف مستوياته، وأنماطه، وتعمل الدولة على تشجيعه، وتيسيره للمواطنين" (قانون رقم 21 لسنة 2023 م بشأن تنظيم التعليم التقني والفني والمهني، المادة 3)، وفضلاً عن ذلك جعل القانون الدرجة الممنوحة من مؤسسات التعليم والفني مساويةً لتلك الممنوحة من الجامعات وأكاديمية الدراسات العليا (قانون رقم 21 لسنة 2023 م بشأن تنظيم التعليم التقني والفني والمهني، المادة 5).
2. **دعم سياسة التطوير المستمر للتعليم التقني والفني:** نتيجةً لطبيعة التعليم التقني والفني التي تقتضي التطوير المستمر لمناهجه وطرق التعليم والتدريب، بما يُواكب المستجدات الحياتية وسوق العمل، نرى المشرع في هذا القانون قد شجع على نهج التطور والابتكار في مؤسسات التعليم التقني ودعم البحث العلمي وإجراء الدراسات الهادفة إلى حلحلة المشاكل التقنية والفنية في سوق العمل، وفي معرض هذا الكلام نُلاحظ أن فقرات المادة الثالثة أكدت على سياسة التطوير ودعم الابتكار في مؤسسات التعليم التقني والفني، فنراها تنص على ضرورة" تطبيق نظم حديثة للتدريب والتأهيل تركز على التدريب الميداني، والتدريب المزدوج في مؤسسات التعليم التقني، ومواقع العمل الإنتاجية والخدمية لضمان مخرجات تتواءم، و تواكب سوق العمل، واحتياجاته، وتطوراته التقنية المتلاحقة" و كذلك " تشجيع البحث العلمي والتقني، وإجراء الدراسات التطبيقية، والإسهام في معالجة المشاكل التقنية في مؤسسات سوق العمل" وأخيراً " التشجيع على الابتكار، وريادة الأعمال؛ للمساهمة في التنمية، والتطوير" (قانون رقم 21 لسنة 2023 م بشأن تنظيم التعليم التقني والفني والمهني، المادة 3، الفقرات 3 و 10 و 11).

وعلاوةً على ما سبق، فقد أكد قرار مجلس الوزراء رقم 73 لسنة 2024 م بإنشاء المركز الليبي التركي لتطوير التعليم التقني والفني، على انتهاج هذه السياسة حيث أناط بهذا المركز اقتراح برامج لتطوير أساليب التعليم والتدريب في مؤسسات التعليم التقني والفني مع الاستعانة بكوادر تركية مدربة ومؤهلة.

3. **شمولية التعليم واستمراريته:** بالتمعن في نصوص قانون تنظيم التعليم التقني والفني نجد أنه قد نظم جميع مراحل التعليم بدءً من مرحلة التكوين المهني وصولاً إلى مرحلة الدراسات التقنية العليا:
   (1) **مرحلة التكوين المهني " مرحلة ما قبل التعليم المتوسط":** وتكون موجهة لأولئك الذين لم يُكملوا تعليمهم الأساسي، من خلالهم اضلاعهم بدورات تدريبية تمكنهم من الدخول في سوق العمل، تهدف إلى تزويد سوق العمل بعناصر مدربة على الأعمال التي يتطلب إنجازها توافر قدر محدود من المهارات العملية، أو التي يتطلب إنجازها توافر مهارات عملية، ومعلومات فنية متعلقة بجزء متكامل من المهنة، ويقبل في هذه المرحلة الطلاب الذين لم ينهوا مرحلة التعليم الأساسي، والباحثون عن العمل، وقد تم تنظيم هذه المرحلة من خلال الفصل السابع من هذا القانون.
   (2) **مرحلة التعليم التقني المتوسط:** وقد تم تنظيمها بواسطة معاهد فنية وتقنية متوسطة يلتحق بها كل من تحصل على شهادة إتمام التعليم الأساسي، أو شهادة إتمام مرحلة التكوين المهني، تهدف هذه المرحلة إلى إعداد أطر مهنية فنية في الأعمال التي يتطلب إنجازها توافر مهارات تغطي إطار

المهنة بشكل متكامل، وتتضمن الجانب العملي والمعلومات، والأسس الفنية ذات العلاقة بالمهنة، بالإضافة إلى المهارات الحياتية كالاتصال والتواصل، والعمل الجماعي، وحل المشكلات، وتقنية المعلومات، واللغات، ويمنح الطالب عند التخرج شهادة الدبلوم الفني المتوسط.

(3) **مرحلة التعليم التقني العالي**: وتكون هذه المرحلة موجهةً إلى الطلبة الحاصلين على الشهادة الثانوية أو شهادة الدبلوم المتوسط من إحدى المعاهد الفنية أو التقنية المتوسطة، وتتمثل هذه المرحلة في المعاهد العليا التقنية والفنية، وكذلك الكليات التقنية والفنية، وتهدف إلى إعداد، وتأهيل كوادر، وكفاءات تقنية متخصصة في الأعمال التي يتطلب إنجازها مهارات تقنية علمية، وعملية عالية، بالإضافة إلى مهارات البحث العلمي، وتقنية المعلومات، والمهارات الحياتية، والإدارية. ويقبل في هذه المرحلة الطلاب الحاصلون على الشهادة الثانوية العامة، أو الدبلوم الفني المتوسط، ويمنح الطالب عند التخرج درجة البكالوريوس التقني من الكليات، أو درجة الدبلوم التقني العالي من المعاهد العليا.

(4) **مرحلة الدراسات التقنية العليا:** وتتم هذه المرحلة من خلال الأكاديمية الوطنية للتعليم التقني، وهي مؤسسة علمية تُنشأ لغرض الدراسات العليا، والدقيقة في المجال التقني، وتسعى إلى تحقيق أهداف ومتطلبات المجتمع عن طريق تخريج مؤهلات عليا معدة علميا وتقنيا في مختلف التخصصات (قانون رقم 21 لسنة 2023 م بشأن تنظيم التعليم التقني والفني والمهني، المادة 14)، تهدف إلى إعداد كفاءات تقنية ذات اختصاصات، ودرجات علمية عالية، ودقيقة، وإعداد أساتذة للتدريس بالكليات التقنية، والمعاهد التقنية العليا، ويقبل في هذه المرحلة كل من المعيدين، وخريجي الكليات والمعاهد العليا، وكذلك أعضاء هيئة التدريس في مؤسسات التعليم التقني من حملة الإجازة العالية، وتمنح هذه المرحلة درجتي الإجازة العالية الماجستير، و الإجازة الدقيقة الدكتوراه، وحتى هذه الساعة لم يتم تنظيم هذه الأكاديمية، إذ لم تر النور بعد.

4. **الإذن بإنشاء مؤسسات التعليم التقني والفني الخاصة**: سمح قانون تنظيم التعليم التقني والفني بإنشاء كليات ومعاهد تقنية وفنية عليا ومتوسطة، واشترط لذلك الحصول على ترخيص من وزارة التعليم التقني والفني، وتتولى هذه الأخيرة مهمة الإشراف الكامل على إعداد، وسير، واعتماد نتائج الامتحانات النهائية لشهادتي إتمام مرحلة التكوين الأساسي، والدبلوم الفني المتوسط في مؤسسات التعليم التقني والفني، والمهني الخاص، ويُلاحظ أن هذا القانون قد تشدد في عقوبة الإخلال بشرط استخراج إذن المزاولة وفرض له أشد العقوبات (قانون رقم 21 لسنة 2023 م بشأن تنظيم التعليم التقني والفني والمهني، المواد 47 - 49)، بيد أن الواقع – وللأسف – يُنبئ بنقيض ذلك، إذ نرى اليوم وجود أعداد كبيرة جداً من المعاهد التقنية العليا والمتوسطة وهي في حالة لا تُحقق أبسط مقومات التعليم التقني القائم على التطبيق العملي والمهني، مع إخلالها بضوابط التعليم الحقة، حيث طغى التسيب وطابع التجارة عليها حتى أضحت " دكاكين لبيع الشهادات" إن صح التعبير، وهي ظاهرة خطيرة تُلطخ سمعة التعليم التقني، وتودي به إلى التخلف والتراجع، فضلاً عن اكتظاظ سوق العمل بكوادر غير مختصة البتة بأصول تخصصاتها، الأمر الذي يدعو إلى ضرورة تفعيل مكتب التفتيش والمتابعة ودعمه ليقوم بالحد من هذه الظاهرة المؤسفة.

ج. **قرار رقم 88 لسنة 2021 م بشأن اعتماد الهيكل التنظيمي وتحديد اختصاصات وزارة التعليم التقني والفني وتنظيم جهازها الإداري:** بعد أن كانت وزارة التعليم التقني والفني مدمجةً مع وزارتي التربية والتعليم العالي والبحث العلمي، تم الفصل بين هذه الوزارات في ظل حكومة الوحدة الوطنية بإصدار هذا القرار، وقد تم من خلاله تنظيم المؤسسات التعليمية والإدارية التابعة له، وفصل تبعيتها من الوزارات المذكورة، ويُلاحظ في هذا الشأن أن هذا القرار يُعد أول انطلاقة لوزارة التعليم التقني والفني في ليبيا – كقطاعٍ تعليمي مستقلٍ – ليأتي بعد ذلك القانون رقم 21 لسنة 2023م ليرهص دعائمه بشكل ثابتٍ، ويؤكد على حتمية وجوده.

ولم يأت هذا القرار بأي أحكام تتعلق بطبيعة عمل أو أهداف أو سياسات مؤسسات التعليم التقني والفني، سوى أنه نظم إدارات ومؤسسات ومرافق وزارة التعليم التقني وبين لها اختصاصاتها، وتتمثل هذه الإدارات في:

1. إدارة الكليات التقنية.
2. إدارة المعاهد التقنية العليا.
3. إدارة المعاهد الفنية المتوسطة.
4. إدارة التعليم التقني والفني الخاص.
5. إدارة الدراسات العليا.
6. إدارة التقويم والقياس والتوجيه الفني.
7. إدارة المعلوماتية والتوثيق.
8. إدارة التخطيط والاستراتيجيات.
9. إدارة الشؤون الفنية والمشروعات.

10. إدارة الموارد البشرية والتدريب.
11. إدارة التفتيش والمتابعة وضمان الجودة.
12. إدارة الشؤون الإدارية والمالية.
13. مكتب شؤون الوزير.
14. مكتب شؤون الوكيل.
15. مكتب أمين سر الديوان.
16. مكتب الشؤون القانونية والشكاوى.
17. مكتب المراجعة الداخلية.
18. مكتب المستشارين.
19. مكتب التعاون الدولي.
20. مكتب شؤون البعثات الدراسية.
21. مكتب الإعلام والتواصل.
22. مكتب دعم الابتكار والتميز.
23. مكتب دعم وتمكين المرأة
24. مكتب تعليم واندماج الفئات الخاصة. (قرار رقم 88 لسنة 2021 م بشأن اعتماد الهيكل التنظيمي وتحديد اختصاصات وزارة التعليم التقني والفني وتنظيم جهازها الإداري، المادة 3).

نصل بالمحصلة إلى القول بأن التنظيم القانوني للتعليم التقني والفني في ليبيا قد تجسد – أولاً- في القانون رقم 18 لسنة 2010م في بابه الثالث، واستمر به العمل حتى العام 2023م في القانون 21 لسنة 2023م، وحتى هذه اللحظة لم يتم إصدار اللائحة التنفيذية لهذا القانون، الأمر الذي يجعل منه قانوناً مُعلقاً – إن صح القول – ومن ثم فلا مندوحة من التأكيد على ضرورة إصدار اللائحة التنفيذية المُشغلة له على أرض الواقع.

الفرع الثاني

الدور التشريعي في تطوير التعليم التقني والفني

باعتبار ما يشهده عالم اليوم من تطوراتٍ علمية وتقنية، أدت إلى ضرورة تطوير التعليم التقني والفني؛ ليُخرج لنا عناصر بشرية أكفاء على مجاراة هذه التطورات ومقتضياتها، وبذا كان لزاماً على التشريعات المتعلقة بالتعليم التقني والفني أن تؤسس هذا الأخير على نظام مرنٍ قابل للتطوير والتحديث، والسؤال هنا ما هي طبيعة هذا الدور؟ **(أولاً)** وما هي التحديات التي تواجه؟ **(ثانياً).**

أولاً – التشريع وتطوير التعليم التقني والفني ... أي دور؟

لعله من المناسب بادئ ذي بدءٍ أن الغاية من خلق التعليم التقني والفني ما هي إلا تحقيق المواكبة العملية لمناحي الحياة التي تستجد يوماً بعد يومٍ، فضلاً عن دوره الاستراتيجي في دفع عجلة التنمية والتقدم في أي مجتمع يتطلع إلى المستقبل، ولضمان هذا الدور المهم لا بد من تطوير التعليم التقني والنهوض به، وليس المقصود من التطوير إدخال التحسينات على المناهج وإعداد المعلم فحسب، ولكن الغرض الأسمى هو خلق نظام تعليمي تقني ذو كفاءة ونوعية وجودة عالية يعمل على تحسين القدرات البشرية ليواكب المستجدات العالمية ويلبي احتياجات المجتمع التنموية (عبدالله، 2017)، وهنا يأتي دور المشرع ليسهم في خلق هذا النظام وتثبيت دعائمه، وهذا الدور يتضح في الآتي:

أ. **إنشاء مراكز التطوير ودعم الابتكار:** تلعب التشريعات دوراً هاماً في الدفع بعجلة التطوير لنظم التعليم التقني والفني، من خلال النص على إنشاء مؤسسات تعني بالابتكار والبحث المتواصل من أجل تطوير الوسائل التعليمية وأساليب التدريب والمناهج وطرق التدريس وغيرها، فنرى قانون التعليم التقني والفني رقم 21 لسنة 2023م ينص على إنشاء" "المجلس الاستشاري للتعليم التقني والفني والمهني" والذي يهدف إلى الإسهام في رسم السياسات العامة لمنظومة التعليم التقني والفني والمهني، وتطويره وتحسين مستواه، بما يُسهم في تلبية احتياجات الدولة، وسوق العمل من الموارد البشرية المتخصصة ذات الكفاءة العالية في مختلف المجالات (قانون رقم 21 لسنة 2023 م بشأن تنظيم التعليم التقني والفني والمهني، المادة 7)، وكذلك إنشاء المركز الليبي التركي لتطوير التعليم التقني والفني والذي أنشأه قرار مجلس الوزراء رقم 73 لسنة 2024 م بإنشاء المركز الليبي التركي لتطوير التعليم التقني والفني، ولم يتم حتى هذه اللحظ تنفيذ هذا القرار، على الرغم من إجراء العديد من الاجتماعات حول آلية عمله وتحديد اختصاصاته.

ب. **توفير الكادر التدريسي المُهيأ:** لاشك أن توفير الكادر التدريسي المهيأ والمُدرب على أساليب واستراتيجية التعليم التقني والمهني، سوف يساعد على جعل عملية التطوير عملية مرنة سلسلة، ولذا تحرص التشريعات المنظمة للتعليم التقني والفني على وضع شروط لاستجلاب أعضاء هيئة التدريس بالمؤسسات التعليمية التقنية، بيْد أن التشريعات الليبية في هذا الشأن لم تُميز بين شروط التعيين في الجامعات أو التعين في مؤسسات التعليم التقني، ومن ثم كان لا بد من وجود بعض الشروط المميزة للمتقدمين للتعيين بمؤسسات التعليم التقني – عن شروط التعيين في الجامعات والمراكز البحثية – من ذلك ضرورة الإلمام بإحدى اللغات الأجنبية الحية، واستراتيجيات التدريب الحديث... وغيرها من مقتضيات التعليم التقني.

ج. **حوكمة مؤسسات التعليم التقني والفني**: وتمثل مؤسسات التعليم التقني النواة الرئيسية لعملية التطوير، كونها الأداة التي تتم خلالها العملية التعليمية والتدريبية، وفي هذا الشأن تلعب التشريعات دوراً هاماً في حوكمة هذه المؤسسات، ببيان الاشتراطات التي ينبغي أن تتوافر فيها مت لوازم تعليمية وتدريبية، وفي هذا المقام نلاحظ أن قانون التعليم التقني لم يستدرك أهمية حوكمة مؤسساته، حيث جاء خالياً من أي بيانٍ يتعلق بها، وبقراءةٍ أوليةٍ للتشريعات المقارنة، نجد البعض منها يحرص – أشد الحرص – على أن تكون مؤسسات التعليم التقني في أرقى مستوياتٍ وإمكانياتٍ، فنجد – على سبيل المثال- قرار المجلس التنفيذي رقم (30) لسنة 2021م، بشأن تنظيم التعليم المهني في إمارة دبي يؤكد على بعض الشروط التي ينبغي على مؤسسات التعليم المهني احترامها لكي يتم منح ترخيص المزاولة من ذلك: توفير الوسائل والأدوات والتجهيزات اللازمة لمُزاولة النّشاط المِهَني وفقاً لما هو مُعتمد لدى الهيئة في هذا الشأن، بما في ذلك الوسائل والأدوات والتجهيزات التي تتناسب مع احتياجات الطلبة من ذوي الإعاقة المُسجّلين لديه، وكذلك تأهيل وتطوير الكادر الفنّي لديه بشكل مُستمِر، (قرار المجلس التنفيذي رقم (30) لسنة 2021م، بشأن تنظيم التعليم المهني في إمارة دبي، المادة 16).

د. **معايير الجودة:** ليس ثمة شك في أن إرساء معايير وقواعد الجودة في مؤسسات وكوادر التعليم التقني والفني، من شأنه أن يسهم في تسهيل عجلة التطوير وتلافي ما قد يعرقلها من مطباتٍ ومشاكلٍ، ولذا أنشأ قانون رقم 18 لسنة 2010م بشأن التعليم " المركز الوطني لضمان جودة واعتماد المؤسسات التعليمية والتدريبية" بموجب مادته السابعة، وقد حرص هذا الأخير على الاعتناء بمعايير الجودة المعتمدة في مؤسسات التعليم التقني والفني من ذلك معايير الاعتماد المؤسسي التي تتجسد في معيار التخطيط في مؤسسات التعليم التقني، والقيادة والحوكمة والرامج التعليمية والتدريبية وغيرها، إلى جانب معايير الاعتماد البرامجي التي تتمثل أهمها في التحسين المستمر والبحث العلمي ... إلخ (المركز الوطني لضمان جودة واعتماد المؤسسات التعليمية والتدريبية، معايير الا عتماد المؤسسي والبرامجي لمؤسسات التعليم التقني).

ه. **تعزيز التعاون الدولي:** إدراكاً من المشرع على أهمية تعزيز الشراكة الدولية والتعاون بين مؤسسات التعليم التقني والفني في مختلف الدول، من أجل النهوض بالتعليم التقني وتطويره، أنشأ القرار رقم 88 لسنة 2021 م بشأن اعتماد الهيكل التنظيمي وتحديد اختصاصات وزارة التعليم التقني والفني وتنظيم جهازها الإداري مكتب التعاون الدولي بوزارة التعليم التقني والفني، يختص هذا الأخير بالتواصل والتنسيق مع المنظمات والمؤسسات الدولية الحكومية وغير الحكومية لمحاولة عقد اتفاقيات تعاون لغرض الاستفادة من التجارب والخبرات والبرامج البحثية وكذلك الامكانيات اللوجستية كالمعامل والورش ووسائل التعليم المتقدمة لتطوير المناهج والخطط التدريبية وتوفير معامل وورش متقدمة في مجالات التعليم التقني والفني والتدريب المهني (مكتب التعاون الدولي بوزارة التعليم التقني والفني، 2024)، وقد صدر مؤخراً قرار وزير التعليم التقني والفني بالحكومة الليبية رقم 30 لسنة 2024م بشأن تشكيل فريق عمل للتعاون الدولي الفني، وأناط بها مهمة التواصل مع المنظمة الدولية اليونيسكو والتباحث في إمكانية تنفيذ برامج لصالح خاصة لصالح ليبيا لدعم وتطوير التعليم التقني والفني، ودعم برنامج التحول الافتراضي. (قرار وزير التعليم التقني والفني رقم 30 لسنة 2024م ، المادة 1 و 2).

صفوة القول، إن عملية تطوير التعليم التقني والفني لا يمكن أن تتم إلا بتفعيل الدور التشريعي المهم في هذه العملية، من خلال مراجعة التشريعات المتعلقة بتنظيم التعليم التقني والفني، وجعلها مواكبةً لما يحتاجه التعليم التقني من أدوات تساهم في تطويره والنهوض به.

ثانياً – معوقات تطوير التعليم التقني والفني في ليبيا:

بالرغم من حركة التطور التي شهدها التعليم التقني والفني في ليبيا، سواءٍ على المستوى التشريعي أو على مستوع التنوع في برامجه التدريبية والمهنية، بيْد أن هناك جملة من العراقيل التي تحد أو تعيق من الوصول إلى التطوير الشامل، هذه الظروف – بشكلٍ أو بآخر – أدت إلى تخلف التعليم التقني الليبي عن اللحاق بدفة العالم الحديث وما يشهده اليوم من اكتشافات تقنية و كفاءةٍ مهنية، ما أدى إلى خلق تعارض بين مخرجات التعليم التقني – التقليدية – ومتطلبات سوق العمل الذي يصبو لاستجلاب أكفأ العناصر البشرية، ومن ثم فإننا اليوم نشهد عزوفاً من بعض الطلبة عن الالتحاق بالتعليم التقني، واعتباره – ضعيف المستقبل المهني إن صح التعبير- لذا كان من الضروري بمكان أن نبين أهم المعوقات التي تقف وراء ضعف التعليم التقني والفني في ليبيا؛ بغية محاولة التغلب عليها، ومعالجتها:

أ. **المعوقات القانونية:** علاوةً عن التأخر في إصدار اللائحة التنفيذية لقانون التعليم التقني والفني، والتي ستسهم – بالتأكيد – في تنفيذ القانون بشكل فعال، تقف هناك بعض المعوقات القانونية لعملية تطوير التعليم التقني والفني، من ذلك خلو القانون الحالي من النص على دعم مؤسسات التعليم التقني سواء مادياً بتوفير الإمكانيات والتجهيزات، وسواء على المستوى الموارد البشرية، إضافةً إلى اقتباس هذا القانون – في العديد من أحكامه – من القوانين التعليمية التقليدية.

ب. **المعوقات السياسية:** وتتضح هذه المعوقات في الانقسام السياسي والحكومي الذي تشهده بلادنا اليوم، الأمر الذي أدى إلى عدم اتحاد الجهود بين وزارتي التعليم التقني والفني بين الحكومتين، لاسيما أن رحلة التطوير تحتاج إلى تعاون علمي وإداري مكثف بين الخبراء والمختصين، على اختلاف مشاربهم وتخصصاتهم.

ج. **المعوقات التعليمية:** من ذلك:

1. البنية التحتية المتدنية لبعض المؤسسات التعليمية وافتقارها الي الشروط الواجب توافرها حسب المواصفات الدولية؛ لأن معظم هذه المؤسسات قد أقيمت على أنقاض مدارس ابتدائية وثانوية.
2. نقص التجهيزات المعملية والدورات الخاصة بمعامل والورش، أو أنها دون المواصفات المطلوبة لمعايير الجودة.
3. عدم وضع خطة لتحديث وتجديد المنهج التعليمي لكي تواكب التطوير المستمر في الدول المتقدمة والاهتمام بالجانب التقني في اعداد المناهج.
4. تدني مستوى اللغة الإنجليزية ومهارات التعامل مع الحاسوب لدى معظم أعضاء هيئة التدريس بمؤسسات التعليم التقني، وعدم إخضاعهم لدورات رفع كفاءة مستمرة. (فرحات، عريبي، و الزوبي، 2014).

د. **المعوقات الفكرية :** وذلك من خلال رؤية المجتمع للتعليم التقني على أنه في مرتبة أدنى من التعليم الجامعي، وسيادة معتقد أن من كل من التحق بالتعليم التقني قد فشل في التعليم الجامعي، أو لم يقدر على مجاراته أصلاً ، وهو معتقد خاطئ، حيث لا يمكن لأي دولة من الدول أن تقوم دون التعليم التقني المساهم في تزويدها بكوادر مهنيةٍ قادرة على التعامل مع مستجدات العصر، وإذا استمر هذا المعتقد قد نصل لمرحلة استيراد الكوادر المهنية من الخارج بشكل كامل، والاستغناء جملةً وتفصيلاً عن المخرجات الوطنية؛ لضعف إمكانياتها وعدم رغبتها في التطور – وقد بدأت بالفعل بوادر هذه الظاهرة – ومن يدري لأي حد تصل؟!!.

الخاتمة

لاحظنا من خلال بحثنا الموجز حول الملائمة التشريعية لتطوير التعليم التقني والفني أن التعليم التقني يُعد - وبحق - من أحد أهم النظم التعليمية الرئيسة التي يعول عليها في إعداد وتأهيل العناصر البشرية التي يلقى على عاتقها رقي الأمة وتطورها، لاسيما في زمن تكنولوجيا المعلومات ووسائل الاتصال، ولذا كان من غير المستغرب أن نرى اهتمام الدول بهذا القطاع التعليمي وتطويره؛ حتى يواكب هذا الانفجار المعرفي، وهذا نحى مشرعنا الليبي صوب هذه الغاية، فبعد أن كانت وزارة التعليم التقني والفني، وزارة مدمجةً تحت ظل " وزارة التربية والتعليم " إدارياً وقانونياً في ظل القانون 10 لسنة 2018م بشأن التعليم، انفصلت في العام 2021م لتُؤسس وزارة التعليم التقني والفني، ويتم تنظيمها تنظيماً قانونياً مستقلاً في العام الماضي، ورغم هذه الخطوات الطيبة في التركيز والنهوض بالتعليم التقني، إلا إن العمل لابد أن يستمر مواصلةً لهذه المسيرة التي تهدف إلى تطويره والرفع من كفاءة خريجيه.

إن التعليم التقني – خاصةً في وقتنا الراهن – يشكل بُعداً من أبعاد الأمن القومي من خلال توفير الكوادر الوطنية المدربة لحل المشاكل التي تستجد يوماً بعد يومٍ، وبإهماله قد نضطر إلى الاعتماد كلياً على الكوادر الأجنبية، وتأثير ذلك على الاقتصاد القومي والأمن الاجتماعي أمر معلوم!

وفي الختام لم يبق لنا إلا أن نسطر ما انتهينا إليه من نتائج، تليها ما ارتأينا من توصياتٍ جديرة بتتويج هذه الدراسة، سائلين الله سبحانه وتعالى أن يوفق البلاد والعباد لما فيه الخير والصلاح.

أولاً – النتائج:

1. نظم المشرع الليبي التعليم التقني والفني – في البداية – في إطار قانون التعليم رقم 18 لسنة 2010م، حتى استشعر المشرع أهمية فصل التعليم التقني عن نظيره الجامعي مؤخراً فتم تأسيس وزارة خاصة به في العام 2021م، وتم تنظيمه تنظيماً قانونياً مستقلاً في العام 2023م في ظل القانون 21 لسنة 2023م.
2. سعى المشرع الليبي من خلال قانون التعليم التقني إلى عدة غايات تشريعية مهمة، منها التشجيع على الالتحاق بنظام التعليم التقني والمهني، ودعم سياسة التطوير المستمر، بالإضافة إلى سعيه نحو شموليته واستمراريته.
3. يسهم الدور التشريعي في تسهيل عجلة التطوير للتعليم التقني والفني من خلال تأكيده على أهم مرتكزات هذه العملية، كإنشاء المؤسسات المضلعة بالتطوير ودعم البحث العلمي، وحثه على تأهيل الكوادر التدريسية والتدريبية، بالإضافة إلى حوكمة مؤسسات التعليم التقني وتمويلها، مع عدم إهمال معايير الجودة فيها.
4. تقف العديد من العراقيل أمام عملية تطوير التعليم التقني والفني، تتمثل في المعوقات القانونية الناشئة عن تأخر في إصدار اللائحة التنفيذية لقانون التعليم التقني والفني، إلى جانب قصور هذا الأخير في تقنين بعض الموضوعات الهامة، علاوةً على ذلك هنالك بعض التحديات التعليمية المتجسدة في ضعف البنية التحتية لمؤسسات التعليم التقني والفني.

ثانياً – التوصيات:

1. نوصي وزارة التعليم التقني والفني بالعمل جيداً من أجل لائحة تنفيذية للقانون رقم 21 لسنة 2023م بشأن التعليم التقني والفني، وكذلك إعمال المركز الليبي التركي لتطوير التعليم التقني، وتبادل المعارف والتباحث حول تطوير القطاع التعليمي التقني.
2. نوصي أيضاً بتمويل قطاع التعليم التقني من خلال توفير المعدات والمعامل والورش التي تقتضيها برامج كل مؤسسة تقنية أو فنية، والابتعاد عن المنهج النظري الذي لن يفيد مرتادي التعليم التقني.
3. الرفع من كفاءة أعضاء هيئة التدريس وإخضاعهم لدورات رفع مستوى، من خلال التعاقد مع شركات رائدة في تعليم اللغة الإنجليزية – على غرار معهد النفط والمركز النوعي للتدريب على الصناعات النفطية.

4. العمل على تحديث معايير جودة المؤسسات التقنية والفنية بما يواكب آخر المستجدات الدولية من خلال المركز الوطني للجودة، وحث مؤسسات التعليم التقني على اتباعها.

قائمة المراجع

[1] المركز الوطني لضمان جودة واعتماد المؤسسات التعليمية والتدريبية. (معايير الاعتماد المؤسسي والبرامجي لمؤسسات التعليم التقني)، انظر: https://qaa.ly/

[2] قانون رقم 21 لسنة 2023 م بشأن تنظيم التعليم التقني والفني والمهني. (المادة 14).

[3] قانون رقم 21 لسنة 2023 م بشأن تنظيم التعليم التقني والفني والمهني. (المادة 3).

[4] قانون رقم 21 لسنة 2023 م بشأن تنظيم التعليم التقني والفني والمهني. (المادة 3، الفقرات 3 و10 و11).

[5] قانون رقم 21 لسنة 2023 م بشأن تنظيم التعليم التقني والفني والمهني. (المادة 5).

[6] قانون رقم 21 لسنة 2023 م بشأن تنظيم التعليم التقني والفني والمهني. (المادة 7).

[7] قانون رقم 21 لسنة 2023 م بشأن تنظيم التعليم التقني والفني والمهني. (المواد 47 - 49).

[8] قرار المجلس التنفيذي رقم (30) لسنة 2021م، بشأن تنظيم التعليم المهني في إمارة دبي. (المادة 16).

[9] قرار رقم 88 لسنة 2021 م بشأن اعتماد الهيكل التنظيمي وتحديد اختصاصات وزارة التعليم التقني والفني وتنظيم جهازها الإداري. (المادة 3).

[10] قرار وزير التعليم التقني والفني رقم 30 لسنة 2024م . (المادة 1 و 2).

[11] محمود فرحات، سالم عريبي، وعلاء الزوبي. (2014). التحديات التي تواجه تطوير التعليم المتوسط الفني والتعليم العالي بين الواقع والطموح لمستقبل أفضل. مجلة العلوم والتقنية.، تم الاسترداد من: file:///C:/Users/iTECK/Downloads/1st%20volume%20-%20June%202014.pdf

[12] مكتب التعاون الدولي بوزارة التعليم التقني والفني. (2024). انظر: https://www.mtve-gov.ly/%D9%85%D9%83%D8%AA%D8%A8-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B9%D8%A7%D9%88%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D9%84%D9%8A-1

[13] نجاة عبد القادر عبد الله. (2017). تصور مقترح لتطوير التعليم التقني والفني. مجلة كلية التربية - جامعة بنغازي، صفحة 1، تم الاسترداد من: https://journals.uob.edu.ly/FESJ/article/download/448/340/381